

د. حسن أبو طالب

المصالح المصرية في البحر الأحمر.. التحديات وآليات التحرك

كشفت التفاعلات داخل البحر الأحمر وما حوله من منافسات دولية وإقليمية وارتباطه المباشر بأقاليم مجاورة كالقرن الأفريقي والخليج وبحر العرب والمحيط الهندي، عن حدوث تأثيرات مباشرة على المصالح المصرية الثابتة في البحر الأحمر. حيث فرضت التهديدات وأيضًا الفرص المتاحة ذات الصلة بالبحر الأحمر تحركات مصرية متزامنة في أكثر من اتجاه تنموي واقتصادي وبيئي وأمني، سواء لاحتواء التهديدات ومنع تطورها بما يؤثر على المصالح المصرية، أو لتعزيز التعاون وتحقيق مكاسب مشتركة لجميع الأطراف العربية والأفريقية ذات الصلة بالبحر الأحمر. خاصة مع امتلاك مصر إمكانات التأثير المباشر على مجريات التجارة العالمية من خلال تطوير قناة السويس وتحويلها إلى مركز تجاري وصناعي يخدم التجارة العالمية بشكل عام، ويحقق عوائد كبرى ومتنامية للمكانة المصرية معًا، وهو ما يتطلب الكثير من مشروعات التطوير بما يتناسب مع تطورات حركة الملاحة الدولية وصناعة السفن العملاقة، للحفاظ على قيمة القناة كمر ملاحي دولي لا يمكن الاستغناء عنه، ولوأتد المشروعات البديلة حتى قبل أن تطرح للتنفيذ.

٥

أحمد عسكر

خريطة التنافس والتهديدات في منطقة البحر الأحمر

أضحى البحر الأحمر مع تزايد أهميته الجيوستراتيجية مسرحًا للتنافس الإقليمي والدولي؛ وانعكس ذلك في تزاخم العديد من القوى الدولية والإقليمية من أجل بسط النفوذ والهيمنة وإيجاد موطئ قدم لها يضمن حماية مصالحها هناك، والتي تتنوع ما بين سياسية ودبلوماسية، واقتصادية وأمنية وعسكرية. وقد اعتبرت العديد من القوى الدولية والإقليمية تنامي التهديدات الأمنية مرورًا للدفاع نحو المنطقة تحت ذريعة حماية أمن المنطقة والبحر الأحمر. وتتمثل أبرز تلك التهديدات في عسكرة البحر الأحمر، من خلال السباق المحتدم على إقامة القواعد العسكرية في المنطقة والاستحواذ على الموانئ البحرية المطلة على البحر الأحمر، فضلًا عن مخاطر تدويل البحر الأحمر من خلال تحركات العديد من القوى الدولية تحت ذريعة حماية حركة الملاحة البحرية، وتأمين المرور في البحر الأحمر. ومن شأن استمرار الصراعات والنزاعات الإقليمية، أن تلعب دورًا في استقطاب المزيد من المتكالبين على النفوذ وموطئ قدم في المنطقة. ومن ثم، يظل الوضع في البحر الأحمر قابلاً للانفجار واندلاع الصراعات مجددًا مستقبلاً.

١١

د. معزز سلامة

الأزمة اليمنية وتداعياتها على أمن البحر الأحمر

تسببت الحرب اليمنية في العديد من التغييرات في البيئة الأمنية للبحر الأحمر؛ وذلك مع رغبة دول التحالف والحوثيين في السيطرة على السواحل والموانئ والمدن الجنوبية والغربية بالأساس (عدن، المخا، الحديدة). فضلًا عن تزايد تهديدات قوى ما دون الدولة لأمن الملاحة البحرية، بعد تصاعد تهديدات جماعة الحوثي. كما أصبحت الجبهة اليمنية مع اندماج مسرح العمليات بين الخليج العربي والبحر الأحمر، نتيجة لتطور العلاقة المذهبية والعسكرية بين إيران وجماعة الحوثيين، إحدى جبهات تصفية الحساب بين إيران والولايات المتحدة، وبين إيران والمملكة العربية السعودية، ومؤخرًا بين إيران وإسرائيل. وقد انعكس إدراك الدول المطلة على البحر الأحمر، وكذلك ذات المصالح الدولية به، لحجم الأخطار والتهديدات القائمة والمحتملة، في حجم المناورات العسكرية التي جرت في البحر الأحمر خلال السنوات الأخيرة، وكذلك الإعلان في يوليو ٢٠١٨ عن إنشاء مجلس الدول العربية والأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، كإحدى آليات التعاون والتنسيق بين هذه الدول للحفاظ على أمنها.

١٧

السياسة الإثيوبية في منطقة القرن الأفريقي وانعكاساتها على البحر الأحمر

بسملة سعد

مرت السياسة الإثيوبية منذ تولي أبي أحمد مقاليد السلطة في عام ٢٠١٨، بمرحلتين رئيسيتين عكست النهج الثوري في تعاطيه مع مختلف القضايا والأزمات الإقليمية، وما اعتمد عليه من آليات. فبعدما تولي أبي أحمد قيادة مبادرة نشر السلام الإقليمي وتعزيز التكامل الاقتصادي في المنطقة، سرعان ما انحرفت السياسة الإثيوبية عن مسارها الداعم للسلام والتعاون والتنمية في المنطقة، نحو إثارة النزاعات وتعميق التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تواجهها دول القرن؛ وذلك في ظل ما فرضته الحرب على إقليم تيجراي من تداعيات سلبية، كان أحد أبعادها الرئيسية إثارة النزاع الحدودي السوداني الإثيوبي، تزامناً مع تعقد مسيرة المفاوضات بين إثيوبيا ومصر والسودان حول أزمة سد النهضة وطرح دولتي المصب خيار الاحتكام للألية العسكرية. وهو ما يُنذر بدخول المنطقة في حالة من عدم الاستقرار، تُلقي بظلالها على أمن البحر الأحمر، وتُنبئ بإعادة القوى الإقليمية والدولية هندسة شبكة تحالفاتها في المنطقة، بشكل يساهم في رسم مسار اتجاهات وأنماط التفاعل في القرن الأفريقي وعبر البحر الأحمر.

٢٢

الأزمة الصومالية وتداعياتها على أمن البحر الأحمر

د. أحمد أمل

كشفت الأزمة الصومالية عن قدر كبير من السيولة في البنية السياسية، فضلاً عن القابلية الكبيرة للاتجاه نحو العنف الأمر الذي، جعل من التدخلات الخارجية عاملاً أكثر حسماً في مسار الأزمة. وقد حملت تلك الأزمة تداعيات متعددة على الأمن في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن؛ وذلك في ظل الارتباط الكبير بين الاستقرار في الصومال والاستقرار في كل دول الجوار. ومما يزيد من تأثير الأزمة الصومالية على أمن البحر الأحمر ما تشهده المنطقة من تنام غير مسبوق في الحضور الدولي. وتأتي في مقدمة التداعيات المباشرة للأزمة الصومالية على أمن البحر الأحمر إتاحة الفرصة لتمدد نشاطات التنظيمات الإرهابية باتجاه السواحل الصومالية، وتكريس الاعتماد على القوى الدولية في تأمين المياه الإقليمية الصومالية بالإضافة إلى استدعاء التنافس الدولي على سواحل الصومال. ونظراً للارتباط القائم بين الأوضاع الداخلية في الصومال وأمن الممرات الملاحية الدولية قبالة سواحلها، فإن تقديم الدعم لإنجاح العملية السياسية في الصومال واستعادة الاستقرار من جديد يعد استثماراً ضرورياً في الأمن الإقليمي.

٢٧